**وزارة التعليم العالي والبحث العلمي**

**جامعة 08 ماي 1945-قالمة**

**كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية -قسم التاريخ-**

**مخبر التاريخ للأبحاث والدراسات المغاربية-قالمة-**

**الأستاذة:** حورية طعبة

**التخصص:** تاريخ معاصر.

**البريد الإلكتروني:** houriataaba@gmail.com

**مؤسسة الانتماء:** جامعة أحمد دراية -أدرار-

**تنظيم ملتقى وطني بعنوان:**

**التشريعات الفرنسية وانعكاساتها على المجتمع الجزائري خلال الفترة 1830-1962م**

**المحوري الرابع: التشريعات الفرنسية العامة الاقتصادية 1870-1962.**

**عنوان المداخلة: السياسة الزراعية الفرنسية في الجزائر المستعمرة 1830-1873م**

**ملخص:**

بدأت فرنسا تنفذ سياستها الاستعمارية في الجزائر وأهم جبهة تم التعجيل بها في تنفيذ هذه السياسة هي الجبهة الاقتصادية لأنها المطلع الاقتصادي الأول في الميثاق الاستعماري، الذي يرتكز على ركيزتين هما: جعل البلد المستعمر مصدرا للمواد الأولية وسوقا لمنتجات الدولة الأم، فكان اهتمام فرنسا قد انصب بشكل كامل تقريبا على القطاع الزراعي منذ بداية الاحتلال، وتمثل ذلك الاهتمام في سن سياسة زراعية تستهدف تشكيل الزراعة الجزائرية في قالب جديد، يضمن لها الاستغلال الأمثل، عن طريق تحويل هذه الزراعة من زراعة وطنية تستجيب في إنتاجها لعملية إشباع الحاجات الأهلية، إلى زراعة خارجية مكملة لتيارات إشباع حاجات السوق الفرنسية الاستعمارية، ولتنفيذ هذه السياسة سنت الإدارة الفرنسية مراسيم وتشريعات تستطيع من خلالها مصادرة أراضي الجزائريين وتحقيق أهدافها الاقتصادية في الجزائر المستعمرة.

**الكلمات المفتاحية:** الأرض، الزراعة، الاستعمار، التشريعات الفرنسية، السياسة الاقتصادية.

**Abstract :**

France began implementing its colonial policy in Algeria, and the most important front that was accelerated in implementing this policy is the economic front because it is the first economic informant in the colonial charter, which is based on two pillars: making the colonial country a source of raw materials and a market for the products of the mother country. Almost all of the agricultural sector has been affected since the beginning of the occupation, and this was the interest in enacting an agricultural policy aimed at shaping Algerian agriculture in a new mold, ensuring optimal exploitation, by transforming this agriculture from a national agriculture that responds in its production to the process of satisfying civil needs, to an external cultivation that complements currents To satisfy the needs of the French colonial market, and to implement this policy, the French administration enacted decrees and legislation through which it could confiscate Algerian lands and achieve its economic goals in colonial Algeria.

**Keywords**: land, agriculture, colonialism, French legislation, economic policy.

كانت فرنسا تريد أن تعمل عملا بعد معاهدة 1815 يعيد إليها ما فقدته من عظمتها ومجدها، ذلك لأن هذه المعاهدة وما سبقها من حروب نابليون، أضاع منها الكثير من إمبراطوريتها وسلطانها[[1]](#footnote-1)، وشعرت بالمرارة خاصة من فقدانها لمستعمراتها بأمريكا والهند ومصر ورغبت في تعويض ذلك باحتلال الجزائر[[2]](#footnote-2)، ذات الموقع الاستراتيجي المحكم الذي يسيطر على الملاحة في البحر الأبيض المتوسط وبثرواتها الطبيعية الوافرة، المتناثرة في بحرها وجبالها وسهولها[[3]](#footnote-3)، فرغبت فرنسا في جعل الجزائر موطنا للفائض من سكانها على الأمد البعيد وغير المرغوب فيهم في فرنسا من المجرمين وذوي السوابق وتجعلها أيضا مصدرا للمواد الخام المعدنية وسوقا لمنتجاتها الصناعية ومورد للسواعد البشرية الرخيصة كما أنها كانت ترغب في إلهاء الشعب الفرنسي بغزوها وتصرف أنظارها عن المشاكل الداخلية المتدهورة[[4]](#footnote-4)، وخوفا أن تكون تحت سيطرة دولة أوروبية أخرى.

فكانت فرنسا توّد السيطرة عليها وامتلاكها[[5]](#footnote-5)، ولتحقيق ذلك الهدف سنّت الإدارة الاستعمارية الفرنسية بعد الاحتلال مباشرة، جملة من التشريعات والمراسيم تستطيع من خلالها مد سيطرتها على البلاد وتحكيم قبضتها على مقدراتها وثرواتها، فما هي أهم تلك التشريعات الفرنسية التي سنّتها الإدارة الاستعمارية في مستعمرة الجزائر؟ وما هي أبرز آثار هذه السياسة على المجتمع الجزائر؟

**تشجيع الاستيطان**

لم يلتزم الجيش الفرنسي بالمعاهدة التي أبرت بين الداي حسين والماريشال دي بورمون يوم 05 جويلية 1830م، يلم بمقتضاها الداي مدينة الجزائر وما جاورها للقائد الفرنسي، بل ضربت هذه المعاهدة عرض الحائط، ولم يتورع الفرنسيين في الاستيلاء على الأراضي المخصصة للمقابر وأضرحة الأولياء وأملاك القبائل والعشائر وطردوهم منها[[6]](#footnote-6)، وانصرفت الإدارة الاستعمارية إلى تأمين هدف الاستعمار وتحقيق النهب الاستعماري، وهو ما عبر عنه سفير السويد بقوله «كان من ينظر إلى نقل المغانم إلى فرنسا يظن أن فرنسا على وشك الجلاء، في حين كان من ينظر إلى إقامة الحاميات وشق الطرق وتدعيم التحصينات يعرف أن فرنسا باقية في البلاد»، لقد عمدت فرنسا على تطوير عملية الهجرة والاستيطان في محاولة لإيجاد مراكز قوية يمكن الاعتماد عليها بصورة ثابتة لتحقيق هدف مزدوج وهو تأمين النهب الاستعماري وتخفيف نفقات النهب الاستعماري[[7]](#footnote-7)، وعلم المستعمر الفرنسي منذ الوهلة الأولى أن مستقبله في الجزائر مرتبط بالاستيطان ومرتبط بالأرض[[8]](#footnote-8).

**فوائد فرنسا من إقامة المستوطنين الأوروبيين في مستعمرة الجزائر**

- إن المستوطنين الأوروبيين هم الذين يدعمون التواجد العسكري الفرنسي ويعاضدونه في مواجهة كل حركة جزائرية مناهضة للاستعمار.

- إنهم يشكلون مصدرا لتزويد الإدارة الاستعمارية بالموظفين الذي لهم دراية بالأوضاع الجزائرية.

- إنهم يشرفون بالكفاءة الفنية على تحضير المواد الأولية لتصديرها إلى فرنسا أو أوروبا من جهة ومن جهة أخرى لهم دور الوسيط بين منتجات الصناعة الفرنسية الحديثة والشعب الجزائري الذي مازال يعتمد على صناعة يدوية تقليدية.

- أن المستوطنين الأوروبيين بحكم ارتباطهم بالسوق الفرنسية هم يستطيعون وحدهم أن يغيروا بنية وأهداف الزراعة الجزائرية التي ظلت حتى ذلك الوقت زراعة الاكتفاء الذاتي المحلي بالدرجة الأولى، بحيث يجعلونها تخدم السوق الفرنسية بإدخال مزروعات جديدة تحتاجها هذه السوق[[9]](#footnote-9).

وقد عرضت عليهم عدة امتيازات كدفع تكاليف السفر وتعويضات الإقامة وتوزيع الأراضي الفلاحية مجانا وإنشاء المساكن لهم، ومدهم بالحبوب والمواشي، حتى يصبحوا قادرين على استغلال أراضيهم بأنفسهم، وأدت هذه السياسة إلى إغراق الجزائر بالمهاجرين الأوروبيين[[10]](#footnote-10).

وإن الفكر الفرنسي منذ البداية وحتى عام 1842م، كان يرى أن الاحتفاظ بالجزائر لا يكون ممكنا إلا باحتلال أراضيها الزراعية وتثبيت مستوطنين بها، وما لم يتحقق هذا الشرط فإن وجود فرنسا في الجزائر يبقى مؤقتا وعلى هذا الأساس يبقى امتلاك الأراضي الزراعية هو الضمان الوحيد للاستيطان، ومن هنا فلا معنى للاستيطان بدون امتلاك الأراضي والاستيطان أيضا بدون سياسة الإدماج الرامية إلى محو الشخصية الجزائرية[[11]](#footnote-11).

وإن سياسة تعمير الجزائر بالأوروبيين كانت ترمي بالضبط إلى استعمار جميع الوسائل لجعل من هذا الإلحاق إدماجا شرعيا وذلك بنزع الأراضي من أيدي الجزائريين وإخضاعهم لقوانين تجعل منهم أقلية يعمرها الأوروبيون[[12]](#footnote-12)، إن انتهاك الحرمات والاعتداء على الممتلكات ونهب الأراضي، تورطت فيه فرنسا ودخلت لعبة التشريع وتطويع القوانين لاستخدامه كسلاح للاستيلاء على الأراضي الجزائرية[[13]](#footnote-13).

فلقي المستوطنون الأوروبيون كل التشجيع من الإدارة الاستعمارية فأقامت لهم البناءات القاعدية وتقديم المساعدات لهم[[14]](#footnote-14).

فكانت القوارب العديدة تعبر البحر الأبيض المتوسط، تحمل على ظهرها سيلا عارما من الفقراء والصعاليك من فرنسا وألمانيا وسويسرا[[15]](#footnote-15)، ومن كل الجنسيات على الاستيطان في المناطق المحتلة وفسحت لهم المجال لكي يستحوذا على ثورات البلاد[[16]](#footnote-16).

**نظرة في أهم التشريعات الفرنسية بداية الاحتلال**

بعد شهر من الاحتلال قامت ثورة بفرنسا أطاحت بعرض الملك شارل العاشر، وتسببت في تغيير الجنرال دوبرمون واستبداله بالجنرال كلوزال Clauzel[[17]](#footnote-17)، الذي اهتم في مدة حكمه بمشاريع الاستعمار والتنظيم الإداري وإحصاء الملكيات[[18]](#footnote-18)، وقد كانت هناك مراسيم وقرارات وأوامر صادرة عن القادة الفرنسيين ترمي جميعها إلى ضرورة ضم المزيد الأراضي وتوفير المساحات اللازمة والكافية لاستيعاب المهاجرين وتأمين مصدر العيش لهم، ومن القرارات التي اعتبرت أشد خطورة على مستقبل الملكية الأرضية في الجزائر، قرار الكونت برنارد كلوزيل Bertnand Clauzel، 07 سبتمبر 1890م و08 سبتمبر 1890م، القاضيان بضم أملاك البايلك وأراضي الموظفين الأتراك الذين غادروا البلاد والأملاك المخصص ريعها لمكة والمدية، وكذلك الموارد التي تدفعها المؤسسات لصالح المساجد، وبهذا القرارين تكون إدارة الاحتلال قد كشفت مبكرا عن أهدافها وتنكرت صراحة لبنود معاهدة 05 جويلية 1830م[[19]](#footnote-19).

**مرسوم 01 أكتوبر 1844**

المتعلق بالنظام العقاري ببطلان قانونية شراء الأرض وفرض المرسوم الثاني في 21 جويلية 1846 على كل مواطن جزائر سندات ملكية، أما الأراضي التي ليس لها سندات ملكية، فتحولت إلى ملكية التي ليس لها سندات ملكيته، فتحولت إلى ملكية الدولة وطالت أيضا الأراضي البور الافتراض أنها بدون مالك[[20]](#footnote-20).

**مرسوم 16 جوان 1854م:**

والذي أقر مبدأ حرمة الملكية دون استثناء بين الجزائر والفرنسيين وخضوع المعاملات العقارية بين المعمرين والأهالي للقانون المدني وإلغاء عملية التحاقها في السندات، كما ألغيت عقود البيع مقابل منحة مدى الحياة مما سهل انتقال الملكيات.

**سناتوس كونسيلت 22 أفريل 1863**[[21]](#footnote-21)**:**

ويتضمن تجديد الأراضي التي يقيم فيها الأعراض وتقسيم أراضي القبائل والأعراض وتوزيعها على الدواوير في كل مناطق التل الجزائري وتشكيل الملكية الفردية بين أفراد الدواوير وفق نصوص وأوامر الإمبراطورية الثانية[[22]](#footnote-22).

**قانون 26 جويلية 1873 (قانون فارني):**

أقام هذا القانون الملكية الفردية داخل الأراضي الجماعية التي بحوزة القبائل، وقد فتح المجال أمام المستوطنين من الدخول إلى أراضي العرش[[23]](#footnote-23).

كما طبقت السلطات الاستعمارية الفرنسية قانون المسؤولية الجماعية في إطار قانون الأعالي الإجرامي فطبقت ما يسمى بالحجز الجماعي لممتلكات الجزائريين فتم حجز أراضي العرش بالقوة بعد ثورة 1871[[24]](#footnote-24).

**السياسة الزراعية الفرنسية:**

فرضت السلطة الاستعمارية، أفكارها الاقتصادية ونصوصها التشريعية على المجتمع الجزائري، حيث طرحت مبدأين غريبين تماما على المجتمع هما حرية التصرف في الأرض وحرية المعاملات ولكن هذه الحرية كانت للمعمرين والاستعمار، أما بالنسبة للجزائريين فقد كان النهب والمصادرة والاستيلاء على الأرض والممتلكات[[25]](#footnote-25).

حيث تحول معظم الجزائريين الذين يشتغلون بالزراعة بعد الاحتلال الفرنسي من ملاك إلى أجراء لدى المستوطنين وازداد التفاوت الاقتصادي بينهم وبين الجزائريين، إذ أن الأوروبي ضاعف إنتاجه بفضل الآلات الحديثة، بينما كان يتزايد عدد سكان الجزائريين بإطراد دون زيادة مقابلة في الإنتاج[[26]](#footnote-26).

وعلى هذه الأراضي بدأت عملية تطبيق السياسة الرأسمالية الزراعية، لأنه لم تتول الإدارة الاستعمارية الفرنسية تنظيم الإنتاج في هذه الأراضي على قواعد ملكية جماعية جديدة، وإنما قامت بتوزيعها على أشخاص استقدموا بعائلاتهم من أوروبا وخصوصا من فرنسا وإيطاليا وإسبانيا[[27]](#footnote-27)، وبمجرد احتلال الجزائر ارتكز المحتل الفرنسي على الاستحواذ على أكبر المساحات من الأراضي الزراعية الجزائرية واستغلالها استغلالا كاملا، ونقل إنتاجها إلى السوق الفرنسية، وكذا اعتمد على نقل المواد الأولية لمصانعه أو للاستهلاك المباشر[[28]](#footnote-28).

وقد أدخلوا الزراعات التجارية الواسعة كالتبغ وعنب الخمر والقطن[[29]](#footnote-29)، وغيرها[[30]](#footnote-30)، وقد اتخذ الاستعمار الفرنسي من أرض الجزائر حقلا للتجارب الزراعية المختلفة، ومصدرا لتموين مصانع فرنسا بالمواد الأولية الزراعية، التجارية على حساب المحاصيل الغذائية كالحبوب[[31]](#footnote-31).

وتقدر زراعة الكروم من الزراعات الرئيسية التي أولتها السلطات الاستعمارية اهتماما متزايدا، حيث أصدرت فرنسا قانون 11 جانفي 1851 لتشجيع إنتاج الخمور الجزائرية وتصديره إلى فرنسا، بعدها قامت الجمهورية الفرنسية الثالثة بإدخال زراعة الكروم وصناعة النبيذ في إطار استغلال الفرنسيين للاقتصاد الجزائري والذي جاء على حساب إنتاج القمح الذي هو الغذاء الأساسي للجزائريين وتشجيعا لتطوير زراعة القطن، وأصدرت الإدارة الاستعمارية[[32]](#footnote-32) مراسيم بين 1853م و1859م ويتم منح جوائز تقديرية للذين يصدرون منتجاتهم إلى الخارج[[33]](#footnote-33).

**خاتمة**

بعد الاحتلال الفرنسي للجزائر المستعمرة، توافقت ثنائية الاحتلال العسكري والاستيطان، التي رافقتها ترسانة التشريعات الفرنسية، شملت القرارات والمراسيم والأحكام....، لتذليل العقبات للوافدين الجدد من أصحاب رؤوس الأموال وغيرهم، على ملكيات الجزائريين ولتسهيل انتقال واغتصاب العقار بما يخدم البرامج الاستيطانية، واستكمالا لنزعة الكولون في الانفراد بالجزائر، بما فيهم أصحاب المشاريع الاستعمارية الذين لم يتوانوا في الضغط على الإدارة الاستعمارية من أجل تمرير التشريعات ليحققوا أهدافهم الاستعمارية.

كما انتهجت الإدارة الاستعمارية ساسة زراعية طبقت من خلالها تشريعات وقوانين تخدم الاستغلال الأمثل للأراضي الزراعية وجعل منتجاتها تخدم السوق الفرنسية.

وإن المشرع الفرنسي عمل على توطيد الملكية العقارية وتثبيتها على الأراضي بشتى الطرق، أحد أولويات المخطط الاستيطاني في الجزائر في فترة الحكم العسكري والمدني على السواء.

1. . أحمد الجزائري، كيف دخل الفرنسيون الجزائر، تقديم: صلاح الدين المنجد، دار الكتاب الجديد، بيروت، 1962، ص05. [↑](#footnote-ref-1)
2. . يحي بوعزيز، الاستعمار الأوروبي الحديث في إفريقيا وآسيا وجزر المحيطات، دار البصائر، الجزائر، 2009، ص35. [↑](#footnote-ref-2)
3. . أحد الجزائر، المرجع السابق، ص05. [↑](#footnote-ref-3)
4. . يحي بوعزيز،المرجع سابق، ص35. [↑](#footnote-ref-4)
5. . أحمد الجزائر، المرجع السابق، ص05. [↑](#footnote-ref-5)
6. . عبد العزيز فيلالي، حرائم الجنس الفرنسي في مقاطعتي الجزائر وقسنطينة 1830-1850م، دار الهدى، الجزائر، 2011، ص46. [↑](#footnote-ref-6)
7. . بسام العسلي، المقاومة الجزائرية للاستعمار الفرنسي (1836-1838)، ط1، دار النفائس، د.ب، 1980، ص164. [↑](#footnote-ref-7)
8. . بن داهة عدة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830-1962م، ط1، المؤلفات، الجزائر، 2013، ج1، ص15. [↑](#footnote-ref-8)
9. . صالح عباد، الجزائر بين فرنسا والمستوطنين 1830-1930م، ديوان المطبوعات الجامعية، المطبعة الجهوية، الجزائر، 1999، ص ص11-12. [↑](#footnote-ref-9)
10. . عمورة عمار، موجز في تاريخ الجزائر، ط1، الإدارة العامة، الجزائر، 2002، ص119. [↑](#footnote-ref-10)
11. . المرجع نفسه، ص ص40-41. [↑](#footnote-ref-11)
12. . فرحات عباس، الشاب الجزائري، تر: أحمد منور، وزارة الثقافة، الجزائر، 2007، ص72. [↑](#footnote-ref-12)
13. . عبد العزيز فيلالي، المرجع السابق، ص48. [↑](#footnote-ref-13)
14. . صالح عباد، المرجع السابق، ص19. [↑](#footnote-ref-14)
15. .عبد العزيز فيلالي، المرجع السابق، ص48. [↑](#footnote-ref-15)
16. . عمورة عمار، المرجع السابق، ص119. [↑](#footnote-ref-16)
17. . ولد يوم 12 ديسمبر 1772م في ميربيوا، تولى عدة وظائف في الجيش والسفارة الفرنسية في إسبانيا وقيادة الجيش في سان دومينيك وأرسل إلى هولندا وإيطاليا، حكم عليه بالإعدام عسكريا سنة 1816م، ثم عفي عنه بعد أربع سنوات، وقد فرّ بعد الحكم عليه إلى أمريكا وعاد منها بعد العفو عليه سنة 1820، ثم أصبح نائب في البرلمان وتولى القيادة بدل "بورمون" يوم 07 أوت 1830م، وأصبح ماريشال فرنسا سنة 1831، ثم عين مرة أخرى في الجزائر سنة 1835م، وعزل منها بعد فشله في حملة قسنطينة في 12 فيفري 1837م مات سنة 1843م، في 12 فيفري 1843م، ينظر: أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية 1830-1900، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1992، ج1، ص36. [↑](#footnote-ref-17)
18. . خديجة بقطاش، الحركة التبشيرية الفرنسية في الجزائر 1830-1871م، دحلب، الجزائر، 1977، ص22. [↑](#footnote-ref-18)
19. . بن داهة عدة، المرجع السابق، ص305. [↑](#footnote-ref-19)
20. . عدي الهواري، الاستعمار الفرنسي في الجزائر، سياسة التفكيك الاقتصادي والاجتماعي 1830-1960، تر: جوزيف عبد الله، ط1، دار الحداثة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1983، ص61. [↑](#footnote-ref-20)
21. . المملكة العربية هي ليست مجرد فكرة انحرفت، تجسد فيما يعرف بسيناتوس كنسلت 22 أفريل 1963، والفكرة يرجعها المؤرخون وينسبوها لإسماعيل أربان، وهو مستشار نابليون الثالث الفرنسي والمقرب إليه، أبوه زنجي وأمه فرنسية وهو يحسن العربية، اعتنق الإسلام ومكث طويلا بمصر والجزائر وقسنطينة واقتنع بأن السياسية الاستعمارية في الجزائر تقوم على أسس غير سليمة وأنها ليست في صالح فرنسا وأن البديل لها هو الاعتماد على المسلمين الجزائريين والحفاظ على شخصيتهم ومصالحهم المادية بالتعاون مع فرنسا، وقد بذل أربان جهدا كبيرا لإشهار بأفكاره من خلال كتاباته في الصحف وكذلك في نشر كتب عديدة حول الموضوع وقد وجد أذانا صياغة عند إمبراطور فرنسا، ينظر زهير حدادت، شخصيات ومواقف تاريخية، دحلب، الجزائر، 2012، ص118. [↑](#footnote-ref-21)
22. . سعاد ترس، قراءة في أهم التشريعات العقارية الاستعمارية الفرنسية خلال القرن التاسع عشر في الجزائر، المجلة المغاربية سيدي بلعباس، الجزائر، 2010، ص ص141-142. [↑](#footnote-ref-22)
23. . صالح عباد، المرجع السابق، ص113. [↑](#footnote-ref-23)
24. . الصادق دهاش، نتائج ثورة 1871،وأبعادها ومظاهرها، مجلة المصادر، عدد14، 2006، ص22. [↑](#footnote-ref-24)
25. . صالح فركوس، إدارة المكاتب العربية والاختلال الفرنسي للجزائر، القافلة للنشر، الجزائر، 2013، ص178. [↑](#footnote-ref-25)
26. . يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص55. [↑](#footnote-ref-26)
27. . محمد بلقاسم وحسن بهلول، الغزو الرأسمالي الزراعي في الجزائر ومبادئ إعادة تنظيم الاقتصاد الوطني بعد الاستقلال، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر، 1984، ص22. [↑](#footnote-ref-27)
28. . أسامة مساعد، الأوضاع الاقتصادية العامة للجزائر في ظل الإدارة الفرنسية (1830-1962م) ومحاولات البحث عن النفط قبل الاستقلال، مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية، ع03، مج04، العراق، د.س، ص223. [↑](#footnote-ref-28)
29. . صدر مرسوم امبراطوري مؤرخ في 16 أكتوبر 1853، يهدف إلى تشجيع زراعة القطن بالقطر الجزائري، عن طريق اشتراك العنصر الأهلي أي باستخدام اليد العاملة الأهلية لصالح الأوروبيين وتلك هي طموحات السلطة الاستعمارية الهادفة إلى إحداث انقلاب شامل وتغيير كلي في الفلاحة التقليدية الجزائرية نحو فلاحة صناعية تستجيب للمصالح الاستعماري...، ينظر: صالح فركوس، المرجع السابق، ص191. [↑](#footnote-ref-29)
30. . علي خنوف، السلطة في الأرياف الشمالية لبايلك الشرق الجزائري نهاية العهد العثماني وبداية العهد الفرنسي منشورات أنيس، الجزائر، 1999، ص70. [↑](#footnote-ref-30)
31. . بن عدة داهة، المرجع السابق، ص219. [↑](#footnote-ref-31)
32. . توفيق صالحي، المجتمع العمراني في مدينة سكيكدة خلال الحقبة الكولونالية 1838-1962م، مذكرة ماجستير، جامعة قسنطينة، د.س، ص179. [↑](#footnote-ref-32)
33. . بن داهة عدة، المرجع السابق، ص ص217-219. [↑](#footnote-ref-33)